وصف معارضي المالكي بـ"القوى الشريرة" يثير خلافاً في ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

شهد الاجتماع الدوري لمجلس محافظة ذي قار اختلافا حادا في وجهات النظر بشأن سحب الثقة عن رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي .

ففي الوقت الذي اكد فيه المعاون الاداري لمجلس محافظة ذي قار حميد الغزي احقية الكتل السياسية بطرح قضية سحب الثقة عن رئيس الوزراء وفق السياقات الدستورية، دعا اعضاء اخرون الى اصدار بيان من المجلس يشجب مطالبات الكتل السياسية بسحب الثقة.

ودعا الغزي خلال الاجتماع الذي عقد امس الاثنين وحضرته "المدى" مجلس محافظة ذي قار الى عدم الانجرار وراء الصراعات الحزبية الضيقة والالتفات الى ما يخص شؤون المواطنين المتعلقة بتأمين الخدمات الاساسية والكهرباء لافتا الى ان قضية سحب الثقة هي قضية برلمانية ومن شأن الكتل السياسية في البرلمان ان تقرر سحب الثقة من عدمها.

ورفض المعاون الإداري لرئيس المجلس وصف المطالبين بسحب الثقة بـ"القوى الشريرة" منوها الى ان الاختلاف في الرأي بين الكتل السياسية امر وارد وان السياقات الدستورية كفيلة بحسم الامور التي هي موضع خلاف بين الكتل البرلمانية .

من جانبه دعا عضو مجلس محافظة ذي قار لطيف ثجيل مجلس المحافظة الى دعم رئيس الوزراء وإصدار بيان يشجب المطالبات بسحب الثقة من حكومة المالكي واصفا الكتل السياسية المطالبة بسحب الثقة بالقوى الشريرة التي لا تريد الخير للعراق .

وبدوره قال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي ان جميع الآراء المطروحة هي موضع احترام واضاف نحن مع من يريد الخير للعراق ونأمل ان لا تنتقل عدوى التشنجات السياسية الى مجلس المحافظة .

فيما دعا عضو مجلس المحافظة كريم يوسف الجابري الى تغليب لغة الحوار والتهدئة بين الكتل السياسية والركون الى الآليات الدستورية في حل القضايا العالقة مشددا على اهمية تغليب مصلحة البلاد على المصالح الحزبية الضيقة.

وفي ختام المناقشات قرر مجلس محافظة ذي قار اصدار بيان يحث جميع الأطراف السياسية والكتل البرلمانية على تقريب وجهات النظر وتغليب لغة الحوار وعدم الانسياق خلف الارادات الاقليمية والاحتكام للدستور في مسألة سحب الثقة ليقرر البرلمانيين بذلك سحب الثقة من عدمها.

أحد قياديه لـ"المدى": لسنا معنيين بسحب الثقة ولا الاستفتاء

المجلس الأعلى يحاول أن يمسك عصا الأزمة "من الوسط"

□ بغداد / مهند جواد

قال القيادي في المجلس الأعلى، النائب عن كتلة المواطن، علي شبر ان المجلس الأعلى غير معني بفكرة الاستفتاء الشعبي" على سحب الثقة من المالكي، والذي تحدث عنه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مؤخرا في إطار الأزمة السياسية".

وكان الصدر قد تحدث عن امكانية اجراء استفتاء شعبي لسحب الثقة عن المالكي اذا تحققت شروطه التي اعلن عنها في احدى استفتاءاته، من قبيل ضمان عدم تعرض الناخبين الى الضغوط وان يشمل الاستفتاء كل العراقيين بلا استثناء.

واكد شبر في تصريح لـ"المدى"، ان "الاستفتاء خاص بأتباع التيار الصدري، وان البرلمان غير ملزم بالأخذ بنتائجه مهما كانت".

ولفت الى ان "الوقت ليس مناسبا لإقحام الشعب بأي استفتاء شعبي، والأزمة السياسية الحالية لا يمكن حلها بهذه الطرق".وكانت كتل سياسية مثل العراقية، والعراقية البيضاء، والعراقية الحرة، والتحالف الكردستاني، فضلا عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي، رحبت بفكرة إجراء الاستفتاء الشعبي الذي دعا اليه الصدر، رغم ان الشروط التي وضعها التيار الصدري تبدو صعبة التحقق في ظل ظرف الاستقطاب الحاد الذي تعيشه البلاد، كما ان الصدر رفض في بيانات اخرى اللجوء الى الشارع او الخروج بمظاهرات وهو تحسب كما يبدو لنتائج ذلك واحتمال ان تؤدي الى صدامات بين جماهير الخصوم السياسيين.

واشار شبر الى ان "المجلس الاعلى ماض في مساعيه لتقريب وجهات النظر وحث الاطراف المتنازعة على الركون الى لغة الحوار المشترك" مشيرا الى ان "المجلس الاعلى منذ بدء الازمة قدّم مبادرات كثيرة لحلها وفق الحوار المشترك والمصالح العامة من دون وجود خاسر، الا ان اطرافا سياسية رفضت ذلك وأبقت الوضع متشنجا على ما هو عليه".

وانتقد شبر "الجهات التي تعقد اجتماعات وحوارات وتهمش الاطراف الاخرى". وبين ان "تهميش المكونات السياسية الاخرى سيزيد المشكلة تعقيدا وستدور الازمة في حلقة مفرغة".

ولفت الى "وجود مساع لدى البعض لتشكيل حكومة اغلبية سياسية". واشار الى ان "هذا التوجه لن يحل القضية وسيزيدها تعقيدا".

ودعا جميع الاطراف الى "حل المشاكل وفق الحوار المشترك والجلوس على طاولة حوار تضم جميع المكونات السياسية دون تهميش حتى لا تتكرر هذه الازمة".

وكانت مصادر مقربة من المجلس الأعلى كشفت عن "وجود مبادرة للمجلس الاعلى بعقد اجتماع للقوى السياسية المتنازعة بمنزل السيد عمار الحكيم في بغداد لتقريب وجهات النظر والخروج من الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد". وجدد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم دعوته الأطراف السياسية الى الحوار المفتوح وطرح المشاكل في لقاء وطني يضم جميع الأطراف السياسية المتنازعة".

ونقل بيان للمجلس الاعلى عن عمار الحكيم تلقت "المدى" نسخة منه، قوله "إننا اذا أردنا ان نصل الى كامل الحقيقة يجب ان نجمع كل هذه الاطراف على طاولة الحوار وكل يتعرف على ماله وما عليه " مشيرا الى ان" العراق عصي على ان يكون طيعا لطرف واحد أو لون واحد أو إرادة واحدة، باعتباره بلدا له عمق تاريخي يمتد لاكثر من ٧ آلاف سنة من الحضارة".

واشار الى أن "على الجميع ان يأخذ حقه فيه والاعتراف بدفع الالتزامات تجاه الآخرين، عادا هذه الموازنة الدقيقة هي الوحيدة القادرة أن تلم العراقيين جميعا".

وحذر الحكيم من " سياسة كسر العظم وليّ الذراع وفرض الإرادات من أي طرف تجاه الطرف الآخر لأنها لا يمكن ان توصلنا لأي نتيجة، معتبرا في الوقت نفسه التأخر عن إدراك هذه الحقيقة والقبول بها ستزيد معاناة الشعب العراقي ومعاناة السياسيين في الوصول إلى نتائج حاسمة.

و تابع ان " الحق لا يمكن ان يكون لدى طرف دون آخر وان على الجميع الالتزام بمبدأ الاعتراف بما لدى الآخر من حقوق وما عليه من ذلك".

ودعا الحكيم جميع السياسيين إلى "الالتزام بالمشروع الوطني الذي يلزم الجميع بان يكونوا خدما للشعب والناس والأمة، فضلا عن تقليل الفوارق بين المسؤولين وعموم المواطنين وغرس مبدأ خدمة الوطن والمواطن والتواضع امام الطفل الصغير من ابناء هذا الشعب".

أمير الدليم يستغرب العبارة: شاهدتها على جدار مطبعة وأريافنا لا تألفها

"مطلوب عشائرياً " يكتبها الخصوم على جدران مباني بغداد والسبب "ضعف القانون"

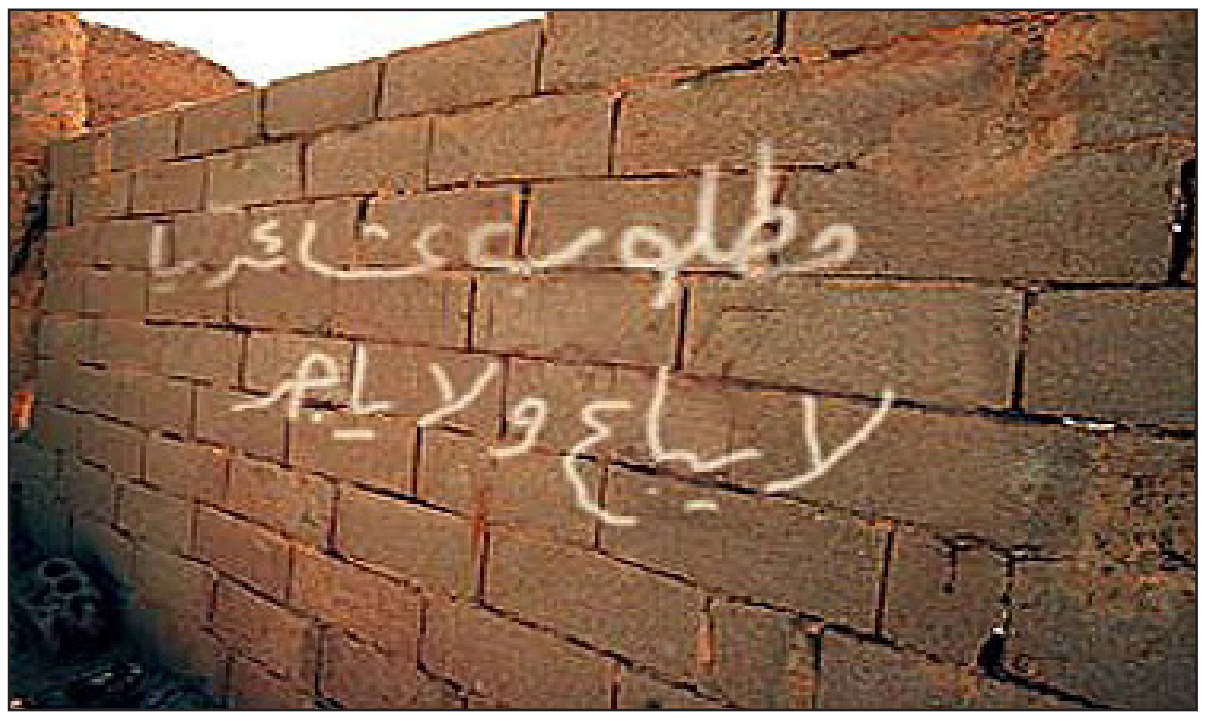

□ بغداد / غضنفر لعيبي

"مطلوب عشائريا" عبارة كثيرا ما يشاهدها الناس على جدران بيوت بدت شبه مهجورة ومحال تجارية مغلقة، فتشعرهم بخوف كبير يدفعهم للابتعاد عن المكان بسرعة. وقد انتشرت هذه الظاهرة واصبحت واضحة في الفترة الأخيرة وقد عزاها البعض الى ضعف القانون فيما أشار آخرون الى ان العشائر "تأخذ دورها" في ظل غياب القانون وضعفه.

والكثير من الناس يسأل حين يواجه عبارة مثل: "المحل مطلوب عشائريا.. لا يباع ولا يشترى"، فهل يعني هذا ان صاحب المحل مجرم مطلوب، أم انه ارهابي، ام مطلوب ماديا؟ ويتساءل الكثير من المواطنين في هذا الاطار: ما هو دور القانون في حماية ارواح الناس؟ وهل هنالك تداخل بين قوانين الدولة والعرف العشائري؟

ويقول محمود (ابو سيف)، أحد سكنة بغداد "تعرَّضت الى عملية نصب من قبل صاحب احد معارض بيع السيارات في بغداد حين اشتريت منه سيارة بمبلغ كبير من المال واردت ان اسجل السيارة في دائرة المرور، فلم اجد لها اي اولويات هناك وحين طالبت البائع بارجاع السيارة رفض رفضا قاطعا، فاضطررت الى اقامة دعوى قضائية على صاحب المعرض لكن من دون جدوى، ما دفعني الى ان آخذ حقي عن طريق العشيرة".

واضاف "لم اجد سوى عشيرتي لحل هذا النزاع، وهكذا استرجعت نقودي".

يشار الى ان لجنة العشائر النيابية كشفت في وقت سابق أن مشروع قانون مجلس العشائر والقبائل العراقية يمنع العديد من الظواهر السلبية الموجودة في المجتمع ومن ضمنها هذه الظاهرة.

وانتقد امير عشائر الدليم في العراق علي حاتم السليمان هذه الظاهرة، وقال "شاهدت عبارة (هذه المطبعة مطلوبة عشائريا) مكتوبة بخط اسود على جدار كبير في احد احياء العاصمة، واستغربت كثيرا ولم يصادفني سابقا مثل هذا الموضوع، وحتى الشخص الذي يطلب دما يرضخ الى محكمين والى شرع الله".

واضاف "هنالك عشائر تدافع عن الإرهابيين والقتلة، وهذا تشويه لصورة العشائر" واكد انه "لا الاخلاق ولا العرف يرضى بهذا الشيء" مبينا ان "هنالك دوافع وراءها ميليشيات وجماعات مسلحة تقف خلف هذه الظاهرة".

ونفى السلمان نفيا قاطعا ان تكون هذه الظاهرة موجودة في الريف، قائلا ان "كل عشائر محافظات العراق واريافه من الشمال الى الجنوب طيبون ولا يمكن للعرف العشائري ان يتعدى على مواطن مهما كانت الاسباب".

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور على ان "تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان".

فيما اشار مدير احد مراكز الشرطة في بغداد، رافضا ذكر اسمه الى ان "للعشائر سطوة كبيرة على افراد المجتمع العراقي، والقانون يأخذ مجراه بالتزامن مع دور العشيرة، والكثير من الدعاوى يتم حلها من خلال العشائر بالتراضي بين المشتكي والمشتكى عليه، ودورنا يكون محدودا في هذه القضايا".

وزاد "بدأت العشائر تأخذ دورها في فترة غياب القانون ابان فترة الاحتلال واستمر الأمر الى يومنا هذا، وبسبب طبيعة المجتمع العراقي الذي يتحدر اغلبه من مناطق ريفية تظهر عقلية العشيرة واضحة بكل تفاصيل حياة الناس، والمواطن العراقي يتخبط بين سندان القانون ومطرقة العرف العشائري".

فيما أشار الأستاذ الجامعي مهدي العبيدي الى وجوب ان "يرتفع صوت القانون في كل وقت، ولا يمكن لشيخ العشيرة ان يقرر مصيري ومئات الاشخاص الذين ربما يخالفونه الرأي ولكنهم للأسف يطيعونه طاعة عمياء فقط لكونه كبير العشيرة".

واضاف "لم يحدث ان حصل في عشيرتي مثل هكذا موضوع لكنني اشاهد هذه العبارات في مدن كثيرة وارفضها رفضا قاطعا، لانها ظاهرة بداوة، والعجيب في الامر اننا نراها كثيرا في المدينة".

وختم كلامه ساخرا "اتمنى ان لا يأتي اليوم الذي ارى فيه عبارة: الكلية مطلوبة عشائريا".

العراقية تدعو التحالف الوطني لإيجاد بديل سريع لرئيس الوزراء

□ بغداد/ المدى

دعا ائتلاف العراقية الذي يتزعمه رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي اليوم (امس الاثنين)، ائتلاف التحالف الوطني للإسراع في إيجاد البديل عن رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي بهدف انتشال البلاد في ازمته الراهنة، فيما ذكرت كتلة العراقية الحرة النيابية، ان توجهات سحب الثقة عن الحكومة دليل على عدم جدية بعض الأطراف في عقد الاجتماع الوطني.

ونقل بيان عن الناطقة باسم العراقية ميسون الدملوجي امس حصلت "المدى" على نسخة منه ان "على الشركاء في ائتلاف التحالف الوطني للإسراع في إيجاد بديل عن المالكي بما يجنب العراق المزيد من الأزمات والتي قد تفتح المجال لقوى الشر والجريمة من النيل من المواطنين وإحداث الفتنة".وأضافت أن "تعميق المسار الديمقراطي والالتزام بالدستور والتبادل السلمي للسلطة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية كلها مطالب مشروعة لشعب العراقي" ، مشيرة الى ان "على الأخوات والأخوة في التحالف الوطني تحمل المسؤولية التاريخية والعمل بجدية وبأسرع وقت لإيجاد البديل من داخل التحالف الوطني لرئاسة مجلس الوزراء على أن يكون قادراً على تعزيز اللحمة الوطنية وبناء الدولة المدنية والديمقراطية واحترام الدستور والعمل بمفرداته وتقديم الخدمات والقضاء على الفساد".

وتقول القائمة العراقية إنه لا يمكنها التعامل مع المالكي خلال الفترة المقبلة وأكدت أن مسار العملية السياسية انحرف وتصحيحه يتم باستبدال المالكي بمرشح آخر يختاره التحالف الوطني.

ويؤكد ائتلاف المالكي أن المشكلات السياسية في البلاد ليست وليدة اللحظة وحسمها لا يقع على عاتق الحكومة فقط بل عبر شراكة مع المؤسسة التشريعية.

في مقابل ذلك ذكرت كتلة العراقية الحرة النيابية، امس ان توجهات بعض الأطراف السياسية لسحب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي دليل على عدم جديتها في عقد الاجتماع الوطني.

ونقل بيان عن رئيس الكتلة قتيبة الجبوري قوله ان "بعض الجهات السياسية كانت تضع العديد من الشروط بشأن القضايا التي ستجري مناقشتها في الاجتماع الوطني ، فضلا عن الخلاف حول مكان وزمان انعقاده، حتى ان الجدل وصل إلى حد الاختلاف على اسم الاجتماع الوطني".

وأضاف انه "بعد كل تلك الحوارات التي شهدتها اجتماعات اللجان التحضيرية انقلب الحديث عن الاجتماع الوطني إلى سحب الثقة عن الحكومة، بل ان بعض من كان يطالب أمام وسائل الإعلام بالإسراع بعقد الاجتماع بات ينادي بسحب الثقة عن الحكومة".

وبين الجبوري " إذا كان المطالبون بسحب الثقة يرون ان الاجتماع الوطني لن يتيح لهم الفرصة لتحقيق مكاسبهم الحزبية، فما الداعي إذن لإشغال الشارع طيلة تلك الفترة بالحديث عن اجتماع هم ليسوا مؤمنين به ولا يريدون عقده أساسا".

وأشار إلى أن "هذا التصرف دليل على ان هؤلاء كانوا يمارسون الخديعة والاحتيال على الشعب العراقي طيلة تلك الفترة للتغطية على نواياهم بنسف العملية السياسية بالكامل".

واختتم الجبوري بدعوة الكتل السياسية إلى احترام إرادة المواطن العراقي وعدم التعامل معه على انه ساذج يصدق كل ما يصرحون به إمام وسائل الإعلام"، مشددا على "ضرورة التعامل بمصداقية مع الأزمات وعدم جعل الخلافات الشخصية سببا لتدمير العملية السياسية والعودة بالبلاد الى المربع الأول".

وبلغت الأزمة في الأسابيع الأخيرة منحى أكثر جدية مع مطالبة قائمة "العراقية" بزعامة إياد علاوي، الخصم السياسي العلماني الأبرز، للمالكي، ودعم مقتدى الصدر، للتصويت في مجلس النواب على سحب الثقة من رئيس الوزراء.

ويأتي جمع التواقيع من قبل التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري في إطار تفعيل البند التاسع مع ورقة اربيل الثانية التي أشارت إلى سحب الثقة عن الحكومة فيما لو لم تنفذ بنود الورقة الإصلاحية.

وتصر مكونات التحالف الوطني (دولة القانون، حزب الفضيلة، المجلس الأعلى الإسلامي، ومنظمة بدر، والمؤتمر الوطني العراقي) على ضرورة عقد الاجتماع الوطني الذي دعا له رئيس الجمهورية جلال طالباني.